

أوجه التنافس والتعاون في العلاقات العراقية-المصرية

أ. م. د. سمير جسام راضي*

المخلص

ان الضعف الذي اصاب كلا من العراق ومصر والذان يعدان اهم اجنحة التوازن في المنطقة العربية والمحافظة على استقرارها ، يعد من اهم الاسباب لاختلال التوازن الكبير الذي تعيشه المنطقة شرق السويس ومنذ العام ١٩٧٩ اي عند خروج مصر وحتى العام ٢٠١١ ، وطرد العراق من جامعة الدول العربية عام ١٩٩٠ ، والذي وصلت فيه المنطقة الى حالة لا توصف من عدم الاستقرار. لذلك فان عودة التعاون ما بين الدولتين بعد اعادة بناء قوتها وتحقيق الاستقرار الحقيقي لكلتا الدولتين ، سيعيد التوازن للمنطقة بشكل عام .

Abstract

The weakness which dominated Iraq and Egypt which are considered as the balancing wings of the area and maintain its stability, is one of the main reasons for the great imbalance the states located in the area east of the suez canal since ١٩٧٩, and sacked Iraq from League Of Arab States in ١٩٩٠ , is going through ,is .Getting back into the cooperation mood and regaining their strength and internal stability will retake the whole area back to the state of balance and stability.

*. كلية العلوم السياسية/جامعة بغداد

Eemail:Sameerjassam@yahoo.com

المقدمة:

تعيش المنطقة العربية بشكل عام، ومشرقها بشكل خاص، مرحلة عدم استقرار سياسي لم تشهدها منذ حصول دولها على الاستقلال، ولعل احد أهم أسباب عدم الاستقرار الكبير والواسع هذا هو: اختلال التوازن القائم بين دول المنطقة التي شكلت كل من: مصر والعراق أجنحة توازنها، والمحافظة على استقرارها. فقد كانت مصر عبر التاريخ تؤمن بسياسة: المحافظة على الأمر الواقع "status quo"، وتعمل وفقاً لها، بينما كان لعراق دائماً، الكيان الذي لم يعرف عبر تاريخه اعترافاً بالأمر الواقع، بل وعلى العكس من ذلك، يؤمن بتغيير الأمر الواقع وفقاً لمصالحه، وهو تغيير لا بد له أن يؤثر في نفوذ ومصالح مصر في المنطقة الواقعة بين الدولتين، وهو ما جعل مصر تميل دائماً إلى التحالف مع الدول الأخرى في المنطقة ضد العراق حتى لا يحدث التغيير. ونتيجة لتعارض سياسات هاتين الدولتين: مصر والعراق، اللتان تمثلان أقدم حضارات البشر المسجلة على الأرض، فقد عاشت علاقاتهما ومنذ استقلالهما، مراحل جزر كثيرة وطويلة، وبعض مراحل المد القليلة والقصيرة، مثلت العراق فيها، القطب السلبي لجناح التوازن، فيما مثلت مصر القطب الايجابي، ولفهم وتفسير العلاقات العراقية-المصرية، فإن من الضروري البحث في بعض المؤشرات الأساسية للتنافس بين العراق ومصر، وصولاً إلى العوامل الداعمة للتعاون بينهما..

أولاً: بعض المؤشرات الأساسية للتنافس بين العراق ومصر

- **المؤشر الأول:** بدأ التنافس بين العراق ومصر على الزعامة السياسية العربية مع إنشاء الجامعة العربية، وخاصة قبل قيام الثورتين في هاتين الدولتين في العامين ١٩٥٢م و ١٩٥٨م على التوالي، فعندما طرح رئيس الوزراء العراقي آنذاك (نوري السعيد) مقترحه الخاص بتوحيد (دول الهلال الخصيب)^(*)، أثار ذلك المشروع حفيظة مصر التي تخوفت من سعي العراق لزعامة الأقطار العربية، وهو ما ظهر أيضاً وبشكل واضح في مواقف وسياسة البلدين من مشاريع الوحدة العربية، ومسألة الانضمام إلى الأحلاف العسكرية^(١). ويعود الاختلاف الكبير بين نوعية المؤسسة التي طالبت العراق بإنشائها، ونوعية المؤسسة التي طالبت بها مصر إلى اختلاف

طموحات الدولتين، فقد أنشأت مصر الجامعة العربية وفقاً للرؤية والطموح المصريين، حيث باشر رئيس الوزراء آنذاك (مصطفى النحاس) برسم خطة بديلة للمشروع العراقي عندما استلم منصب رئيس الوزراء بمصر في العام ١٩٤٢م، وقدم في ٢٠/٢ آذار/ ١٩٤٣م، تصورات عدة لمجلس الشيوخ المصري في سياق رده على سؤال بخصوص كيفية تحقيق الوحدة، والذي أكد فيه أن أنظمة الحكم في العديد من الدول العربية قائمة على أساس رضا المحكومين، وأن تحقيق ذلك الهدف يجب أن يجري بشكل تحرك تدريجي، تكون نقطة انطلاقه قائمة على الاتصالات الثنائية التي يتم عن طريقها جمع آراء الحكومات العربية، وعلى ضوء هذه الآراء، يتم التنسيق بين وجهات النظر المختلفة. وقد استغرق ذلك التحرك نحو عامين امتدا من تموز عام ١٩٤٣م وحتى آذار عام ١٩٤٥م، وانتهى بتوقيع ميثاق جامعة الدول العربية^(٢). ولكن موقف العراق من الجامعة العربية تغير بعد صدور ميثاقها، وبدأت اتهامات العراق لمصر وجامعة الدول العربية التي بدأ العراق يصفها بأنها: أصبحت أداة لتحقيق المصالح السياسية المصرية الخارجية، ودليل ذلك، هو احتكار مصر لمنصب الأمين العام، وإشغال الموظفين المصريين لأغلب المواقع في المؤسسات التابعة للجامعة العربية، واستخدامهم لها كمحدد لطموح العراق^(٣).

- المؤشر الثاني: تأخر تأييد العراق ومساندته للثورة في مصر في عام ١٩٥٢م، والاهم: إنشاء (حلف بغداد)^(٤)، حيث اختلف موقف مصر منه عن موقف العراق، إذ عارضته ووقفت بالضد من إنشائه لأسباب عدة داخلية منها وإقليمية، وما يهمنا هو: بيان السبب الحقيقي في الاختلاف والتباعد وهو: عدم تسيد العراق على مصر في ذلك الحلف.

- المؤشر الثالث: ظهر عند تأييد مصر لاستقلال دولة الكويت، وإرسال قوات مصرية لمحاربة العراق في حال إرسال قواته للسيطرة على الكويت عام ١٩٦١م، وكذلك في عام (١٩٧١م-١٩٧٢م)، وأخيراً في عام (١٩٩٠م-١٩٩١م)^(٥).

ودفعت تلك المؤشرات، ومؤشرات أخرى ظهرت في الأعوام اللاحقة، بالعراق إلى تضييف القمة العربية في العام ١٩٧٩، لمناقشة توقيع مصر على اتفاق (كامب ديفيد)،

حيث قام العراق بدور المخطط لإنجاح المؤتمر، بعد التوقيع على معاهدة الصلح بين مصر وإسرائيل في آذار عام ١٩٧٩، وتقرر في المؤتمر ما يلي^(٦):

- سحب السفراء العرب من مصر فوراً .
- تعليق عضوية مصر في الجامعة العربية.
- نقل مقر الجامعة العربية من مصر إلى تونس .

وأدى هذا القرار، وما تبعه من حرب عام ١٩٨٠م، إلى حدوث الاختلال الأول في التوازن في النظام الإقليمي العربي، الذي حدث الاختلال الثاني الكبير فيه عام ١٩٩٠، عند غزو العراق للكويت، وهو ما كان فرصة ثمينة لكي ترد مصر للعراق ما قام به ضدها في عام ١٩٧٩، بغض النظر عن التحسن الشكلي في العلاقات بين البلدين نهاية عقد الثمانينيات، نتيجة لحاجة العراق عسكرياً، حيث استخدمت مصر مؤتمر القمة العربية المنعقد في القاهرة في ١٠/٨/١٩٩٠، وفي ظل خلافات وانقسامات عربية مختلفة، وبعد إصرار دول مجلس التعاون الخليجي ومصر، خرج المؤتمر بقرارات كان منها: طرد العراق من جامعة الدول العربية^(٧).

لقد دخلت دولة العراق عقد التسعينيات من القرن الماضي وهي ناقصة السيادة، حيث خضعت لنظام العقوبات المفروضة من الأمم المتحدة ومن ضمنها: العقوبات السياسية: واستمر فرض تلك العقوبات حتى عام ٢٠٠٣، عندما انتهى النظام السياسي القديم في العراق على يد القوات الأمريكية في عملية غزو كبيرة^(٨)، تحولت إلى احتلال بعد تبني مجلس الأمن للقرار (١٤٨٣) الذي يعدّ الولايات المتحدة دولة محتلة للعراق^(٩). وقد شجبت مصر في بيان رسمي وعلني ذلك الغزو والاحتلال الأمريكي للعراق، وأيدت مواقف بعض الدول الأوروبية التي عارضت الغزو العسكري، وشهدت مصر غير الرسمية تظاهرات ومسيرات شعبية كبيرة تندد بذلك الغزو^(١٠).

لكن مصر الرسمية، تبنت قرارات اجتماع وزراء الخارجية العرب في ١٥/شباط/٢٠٠٣، التي نصت على دعم وتقديم تسهيلات للقوات الأمريكية والقوات المتحالفة معها عن طريق^(١١):

- ١- الدعم اللوجستي المصري للقوات الأمريكية-البريطانية .

٢- فتح قناة السويس لعبور القوات البحرية الأمريكية والبريطانية، بناء على موافقة صانع القرار السياسي الخارجي المصري.

٣- تزويد مصر للقوات الغازية بالتجهيزات الغذائية التي تحتاجها.

وابتداء من النصف الثاني من العقد الأخير من القرن العشرين، شهدت العلاقات العراقية-المصرية وعلى الجانبين: الاقتصادي والثقافي، بعض التحسن الذي جاء نتيجة لموافقة الأمم المتحدة على تصدير بضائع مصرية إلى العراق كجزء من برنامج النفط مقابل الغذاء^(١٢)، عندما أدركت الضرورة القيمة لرفع الحصار عن العراق، وهكذا نرى: أن بداية التعاون العراقي-المصري بدأت على مستويات مختلفة، وجاءت إثر تحسن الموقف المصري من دعم الجهود العراقية لرفع الحصار، وكان التجاوب المصري والتعاطف مع قضية الحصار ذا أثر واضح في قيام تنسيق عراقي-مصري لبدء مرحلة جديدة في العلاقات بينهما، ودعت مصر في هذا المسار الدول العربية إلى مراجعة سياستها اتجاه العراق، وأعلنت الشركات المصرية استعدادها لتزويد العراق باحتياجاته في مجالات تأهيل وتحديث محطات الكهرباء المتضررة آنذاك^(١٣). وأيد الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك إرسال طائرات مصرية لكسر الحظر الجوي على العراق، وبدء دعمه لتقديم المساعدات الغذائية والدوائية، وأكد أيضاً، أنه لن يتوقف عن بحث موضوع العراق في جميع زيارته للولايات المتحدة الأمريكية، وأعلن العديد من المسؤولين المصريون: أن المعادلة آنذاك غير صحيحة وخاطئة، وضرورة البحث عن معادلة جديدة، فلا عقوبة أبدية، ولا يمكن أن تفرض عقوبات أزلية، ولا يمكن أن يعاقب شعب بأكمله^(١٤).

وتطورت تلك المواقف والعلاقات إلى برامج، إذ انطلقت المبادرات الشعبية المصرية المتعددة المجالات لتأكيد ضرورة رفع الحصار عن العراق، حيث وصلت مطار بغداد الدولي أعداد كبيرة من الوزراء والفنانين والرياضيين والمحامين، ومن الشرائح الاجتماعية كافة^(١٥). وكانت وراء ذلك التطور أسباب عديدة من أهمها: عدم حصول مصر على عقود جديدة من دول الخليج العربي كمكافأة لها في دورها من الحرب، وانتهاء عمليات إخراج العراق من الكويت، وكنوع من المساومة بعد تحسن العلاقات

الإيرانية - الخليجية بشكل عام، ومع السعودية بشكل خاص^(١٦). واستمر ذلك التحسن في العلاقات الاقتصادية حتى بعد تغيير النظام في العراق، ورفع معظم العقوبات الاقتصادية، حيث وصل الميزان التجاري لمصلحة مصر إلى أكثر من (٤٥٠) مليون دولار سنوياً حتى العام ٢٠١٠^(١٧). وشاركت الحكومة المصرية بعدة خطوات عملية لتعزيز الدور المصري في العراق كان أهمها:

١. أصدر مكتب الرئاسة لجمهورية مصر العربية بياناً في ١٤/تموز من عام ٢٠٠٣م، تضمن: الترحيب بتشكيل مجلس الحكم الانتقالي العراقي، وعده خطوة نحو الإمام، ووصفه بالخطوة الايجابية نحو وضع دستور جديد وحكومة جديدة للعراق، والإعلان عن اعتراف مصر بالحكومة العراقية المؤقتة بعد إرسال برقية تهنئة من الرئيس المصري الأسبق محمد حسني مبارك إلى كل من: الرئيس العراقي الأسبق (غازي عجيل الياور) بمناسبة توليه رئاسة جمهورية العراق، و (إياد علاوي) بمناسبة توليه رئاسة مجلس الوزراء آنذاك، وأعلنت مصر دعمها التام لتعبئة كل الإمكانيات لبناء الدولة العراقية، وإعادة النشاط الدبلوماسي المصري بعد احتلال العراق، إذ كانت مصر من أوائل الدول العربية التي أعادت تمثيلها الدبلوماسي مع العراق، بيد أن ذلك لم يدم طويلاً بعد أن عمدت قوى الإرهاب إلى اختطاف السفير المصري في العراق (إيهاب بالشريف) في ٣/تموز من العام ٢٠٠٥، ومن ثم قتله^(١٨).

٢. مشاركة مصر في المؤتمر الموسع لدول جوار العراق في ٣/تشرين الثاني من العام ٢٠٠٧م، والذي شدد على أهمية تعزيز الأمن والاستقرار في العراق، ودعم جهود الحكومة العراقية من أجل مكافحة الإرهاب، وإرساء دعائم الديمقراطية، فضلاً عن وضع خطة بين الحكومة العراقية والأمم المتحدة مدتها خمسة أعوام لإعادة أعمار العراق وتنميته اقتصادياً^(١٩).

٣. قيام مصر بدور مهم في العراق بمشاركتها في دعم وبناء مؤسسات أمنية رصينة وتدريب المئات من أبناء المؤسسات الأمنية العراقية في وزارتي الداخلية والدفاع.

٤. دخول رؤوس الأموال المصرية إلى العراق خاصة، تجاوباً مع التوجه العراقي لتعزيز الدور المصري في العراق، والترحيب بعودة مصر القوية إلى العراق من خلال السفارة المصرية في بغداد.

٥. سعي مصر لتفعيل العلاقات مع العراق في ظل التفاهات حول البدء في فتح السفارة المصرية في العراق، وإبداء الرغبة في إقامة عدد من المشروعات المشتركة بين البلدين الشقيقين لاسيما في قطاعي النفط والغاز^(٢٠).

وتأكد ذلك بالزيارات المتبادلة بين البلدين حيث زار كل من وزير خارجية مصر الأسبق (أحمد أبو الغيط) ووزير البترول المصري الأسبق (سامي فهمي) بغداد في أكتوبر ٢٠٠٨، والتقى مع الرئيس العراقي السابق (جلال الطالباني) ورئيس الوزراء العراقي السابق (نوري المالكي)، وهو ما أعطى دفعة جديدة لجهود تنشيط العلاقات وتنشيط عمل اللجنة المشتركة بين البلدين، وتفعيل العرض المصري للعراق بقيام وفد عراقي من وكلاء الوزارات العراقية كافة لزيارة مصر للحصول على دورات تدريبية والاطلاع على مجالات التعاون المختلفة، وإعلان الوزير أبو الغيط عن ترحيب مصر وتشجيعها للشركات المصرية للعودة إلى العراق والاستثمار فيه وتفعيل التبادل في كافة المجالات الاقتصادية والتجارية.

لقد كان انتهاء الدولة العراقية التي أنشئت في العام ١٩٢١م، إيذانا بانتهاء أهدافها وأحلامها وطموحاتها أيضا، وبدأ العمل على تصميم وبناء خريطة جديدة لهذه الدولة، بحيث يعاد تشكيلها بشكل ومضمون جديدين، وعلى قواعد تختلف عن تلك التي قامت عليها منذ استقلالها، ويجري عزلها عن محيطها العربي والإسلامي، لأن احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق، لم يكن لدعم واقع سابق ولا راهن، وإنما لتغيير هذا الواقع، وتوجيه رسالة إلى المنطقة، تفيد بأن الإدارة الأمريكية تريد استخدام التغيير في العراق مقدمة وعاملا لتغيير المنطقة كلها، عبر نشر الديمقراطية فيها والتصدي للإرهاب ومكافحته. وبذلك، بدأت في العام ٢٠٠٣م، عملية بناء دولة جديدة في العراق، بأحلام وطموحات تختلف كلياً عن أحلام وطموحات الدولة العراقية السابقة، وهو ما استقبلته مصر الرسمية بروح ايجابية عالية، لأنها تخلصت بفضلها من منافس عنيد، ذو قدرات حقيقية، لم يحسن أصحابها استخدامها وإدارتها، مما جعلها تمثل في بعض الأحيان تهديداً حقيقياً للمصالح المصرية. وإذا كانت الدولة العراقية الجديدة بعد عام ٢٠٠٣، قد بنيت لا على أساس كونها دولة المواطنة الموحدة والجامعة، ولكن دولة مكونات محددة على أسس عرقية ودينية ومذهبية، انقسمت على العديد من التيارات السياسية

والفكرية المتناقضة في أحيان كثيرة. فإن ذلك لم يمنع هذه الدولة القديمة-الجديدة من السعي لاستعادة مكانتها الطبيعية في محيطها العربي والدولي، وتجاوبت مصر مع هذا المسعى، وبدأت تستقبل شخصيات عراقية متعددة، بل وكانت من أوائل الدول التي هنأت إِياد علاوي وحكومته كأول حكومة عراقية بعد التغيير، وأعلنت استعدادها لدعم الحكومة العراقية في شتى المجالات، وتقديم المساعدة لإعادة تأهيل العراق. ولكن مصر لم تساند بشكل علني ولا مباشر أيا من التيارات السياسية المتعددة والمتناقضة التي أنشئت في عراق ما بعد عام ٢٠٠٣ م، بل على العكس، وقفت موقفاً واحداً من جميع تلك القوى، وسعت لكسب ودها لتعزيز العلاقات بين الدولتين في حال تسلم أي من تلك القوى للسلطة^(٢١).

وكان من مواقف مصر المساندة للعراق، تضييفها عبر الجامعة العربية للعديد من مؤتمرات المصالحة والتقارب بين القوى العراقية المشاركة في العملية السياسية، بهدف: الوصول إلى مشتركات تساعد في استقرار العراق، والبدء بعلاقات جيدة اقتصادية، سياسية وأمنية مع مصر^(٢٢). ومع النجاحات التي حققتها حكومة الوحدة الوطنية في العراق وتحسن الوضع الأمني بعد خطة فرض القانون، بدا الموقف المصري بالسعي لإقامة علاقات متطورة مع العراق، وبدا الانفتاح المصري واضحاً بتوقيع البلدين على مذكرات واتفاقيات في مختلف أوجه العلاقات، والموقف الثابت المصري في التأكيد على دعم وحدة الأراضي العراقية، وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، وتحقيق المصالحة الوطنية، وشمول العملية السياسية في العراق لجميع الأطياف والمكونات العراقية دون استثناء.

وإذ قامت في مصر ثورة مدنية في يناير عام ٢٠١١، تغير بعدها النظام الحاكم فيها بعد أن استمر حكمه لأكثر من خمسين عاماً، والذي كان ظاهرياً نظام حكم مدني، لكنه في حقيقة الأمر نظام عسكري، تتولي فيه الشخصيات العسكرية غالبية المناصب الحكومية، أو توجه الحكومة من خلف ستار مدني تعددي^(٢٣). ودخلت مصر بعد ثورة يناير من العام ٢٠١١ م، في مرحلة فوضى شاملة استمرت أسابيع، حتى تمكن الجيش، وهو المؤسسة الوحيدة التي لم يكن للنظام الحاكم السيطرة التامة عليها، من أن يستعيد سيطرته السابقة على إدارة الدولة والمجتمع بصورة يوفر فيها بعض الأمن

والطمأنينة. ولكن هذه الظروف التي تسببت في ضعف الدولة في مصر وانشغالها بشؤونها الداخلية، وتركيز جهودها عليها، أدت أيضا إلى إخراج مصر من معادلات التوازن في المنطقة بعد أن سبقها العراق للخروج منها جزئياً في العام ١٩٩١م، وكلياً في العام ٢٠٠٣م^(٢٤). وتسبب خروج مصر من معادلات توازن المنطقة إلى وضع نهاية للتوازن الإقليمي القائم على أساس قوة الدولتين الأساسيتين (عمودين) في المنطقة (العراق ومصر)، وكنتيجة طبيعية لضعف هاتين الدولتين وانشغالهما بمشكلاتهما الداخلية، تورطت دول المنطقة في صراعات وحروب لم تتمكن من حسمها ولا الخروج منها حتى الآن، وكان من أهمها: ما يجري في سوريا واليمن وليبيا، وكذلك في فلسطين (حماس والسلطة)^(٢٥). حيث إن الضعف الذي أصاب عمودي المنطقة (النظام الإقليمي العربي) أدى إلى ازدياد قدرة القوى الخارجية التي لها مصالح مهمة في المنطقة على التأثير في أوضاع دولها منفردة ومجموعة، وكذلك أدى إلى قيام تحالف جديد ٢٠١٤، لم يفشل مثلما فشل حلف بغداد، بسبب الصراع ما بين عمودي المنطقة العراق ومصر.

ثانياً: العوامل الداعمة للتعاون بين العراق ومصر

يعدّ ما أصاب دولتي العراق ومصر من ضعف أخرجهما من معادلات توازن المنطقة عاملاً إيجابياً، وللمستقبل المنظور، لتدعيم العلاقات بينهما بفعل ما نتج عنه وترتب عليه من عوامل فرعية مشتركة بين البلدين، وهي^(٢٦):

١. عامل ضعف الدولة.
٢. عامل مكافحة الإرهاب.
٣. عامل التحالف الدولي.
٤. عامل التقارب في التوجهات المذهبية .

فقد تسبب ضعف الدولتين ومؤسساتهما كافة، ولاسيما الأمنية منها، في تناقص، إن لم نقل زوال، حدة التنافس الذي كان قائماً بينهما فيما سبق، وكان ذا أثر إيجابي في توازنات المنطقة، حيث ترتب على ذلك أيضاً ضعف اهتمامهما وقدراتهما المكرسة لعلاقاتهما الخارجية، وتوجيه تلك الاهتمامات والقدرات إلى شؤونهما الداخلية، وتوظيفها

لإعادة ترميم وبناء مؤسساتهما، ويعني ذلك: تركيز الدولتين في كل توجهاتها على الداخل، وافتقارهما للقدرات الكافية للاهتمام بالخارج. ويبدو هذا عملاً إيجابياً يعزز قوة الدولتين^(٢٧). وعلى الرغم من اختلاف وضع العراق الداخلي قليلاً عما هو موجود في مصر، فإن ما يجري في مصر في الأشهر الأخيرة، يدل على تزايد نسبة التشابه فيما يجري في البلدين من أحداث أمنية وسياسية، فضلاً عن أنه مؤشر يوضح يوماً بعد يوم ضعف مؤسسات الدولة جميعاً فيها^(٢٨)، وهو ما يعني حاجة البلدين إلى التعاون لمواجهة هذا الضعف ومعالجة مسبباته.

وكانت مكافحة الإرهاب، العامل المشترك الآخر الدافع للعراق ومصر كدولتين للتعاون في مواجهة مشكلة عانت مصر منها لأعوام طويلة قبل أن تعاني منها العراق^(٢٩)، ولكن قوة الدولة المصرية قبل العام ٢٠١١، كانت كفيلة بجعله عاملاً محصوراً ومسيطرًا عليه داخلياً، فلم يظهر على السطح بهذا الوضوح، وتزايد معدلاته إلا بعد انهيار المؤسسات الأمنية، وبالأخص التي كانت مرتبطة بالنظام السياسي الحاكم آنذاك، مما أدى إلى اختراقها من العديد ممن يؤمنون بالوسائل العنيفة لتحقيق أهدافهم^(٣٠)، وليس بخاف على أحد حجم معاناة العراق ومنذ العام ٢٠٠٣، من الآثار المترتبة على عمليات إرهابية، بات من المتعذر إحصاء عددها وضحاياها وأضرارها. لقد كانت مصر موجودة في كل القضايا العربية، وكان العرب جميعاً، يسعون للاستماع لوجهة نظرها في القضايا القانونية، واتفاقيات حقوق الإنسان، ومكافحة الألغام والإرهاب، وكيفية مكافحتها^(٣١). وجاء الموقف المصري من قضية الإرهاب عقب ثورة ٣٠ حزيران من العام ٢٠١٣م، في كلمة الرئيس عبدالفتاح السيسي قبالة الأمم المتحدة في ٢٥/٩/٢٠١٤ وقال فيها: ((دون تراجع أمام إرهاب يظن أن بمقدوره اختطاف الوطن وإخضاعه، ذلك الإرهاب الذي عانت مصر من ويلاته منذ عشرينيات القرن الماضي))، وعبر الرئيس السيسي عن موقف مصر في مواجهة الإرهاب بالقول: (لن نقضي على الإرهاب إلا بالمواجهة الحاسمة، وتطبيق القانون)^(٣٢).

إن عمليات التغيير السياسي التي جرت وتجرى في المنطقة العربية منذ العام ٢٠١١م، كانت أحد الأسباب وراء ازدياد العمليات الإرهابية ضد المؤسسات المدنية وغير المدنية في العديد من الدول العربية ومن ضمنها سوريا، لبنان، اليمن، ليبيا،

تونس، الجزائر وغيرها، وساهم استمرار العنف في سوريا منذ العام ٢٠١١م في توسعه ليشمل دول أخرى^(٣٣)، وقامت التنظيمات الإسلامية المتطرفة في حزيران من العام ٢٠١٤م بغزو العراق، وسيطرت على أكثر من ٣٠% من أراضيه^(٣٤). وقد أدانت مصر ما جرى في ذلك الوقت، وأكدت على لسان رئيسها عبد الفتاح السيسي في ٢٠١٥/١/١١ أثناء زيارة رئيس وزراء العراق حيدر العبادي لمصر، الحاجة إلى قيام تحالف دولي لمواجهة ذلك الخطر، واستعداد مصر للوقوف إلى جانب العراق، فضلا عن وضع برنامج شامل لمحاربة الإرهاب. وقال رئيس الوزراء المصري السابق إبراهيم محلب في الوقت ذاته: ((إن موقف مصر ثابت، وتدين كل الأشكال الإرهابية، والعمل على التنسيق المتبادل لمحاربة الإرهاب، أما عن طريق الحوار الثنائي أو عن طريق قيام تحالف دولي لمواجهة ذلك الخطر))^(٣٥)، وهذا التحالف هو العامل الثالث المشترك الذي يمكن أن يكون دافعا للتعاون بين العراق ومصر اللتان ترتبطان باتفاقيات عسكرية وإستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، بحكم أن ذلك التعاون سيعزز من قوة التحالف، ومن ثم يؤدي إلى تحرير العراق، وبالنتيجة إضعاف العمليات الإرهابية في مصر. وكان الرئيس (عبد الفتاح السيسي) قد وافق عند لقائه برئيس الوزراء العراقي (حيدر العبادي) في يناير من العام ٢٠١٥م، على المشاركة في التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب بدور ثانوي وليس بشكل مباشر، ووعده بتقديم الدعم الاستخباري، وتزويد الجيش العراقي بالذخيرة والسلاح الخفيف والمتوسط، لكنه اعتذر عن مشاركة قوات مصرية جوية بالحرب ضد داعش^(٣٦).

إن هيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي والشرق الأوسط بشكل عام، وعلى المنطقة العربية بشكل خاص، يمكن أن تكون عاملا ايجابيا لتعزيز قوة التحالف وتوحيد توجهاته بعكس ما جرى في العام ١٩٥٥م لحلف بغداد الذي فشل، بسبب الخلاف والتنافس العراقي-المصري، وعدم تركيز الولايات المتحدة الأمريكية لاهتمامها على منطقة الشرق الأوسط آنذاك، فضلا عن أسباب أخرى ساعدت على عدم نجاح حلف بغداد منها عدم وجود مشتركات بين العراق ومصر في عقد الخمسينيات من القرن الماضي، ووجود أكثر من قوة موجهة للنظام الدولي آنذاك^(٣٧). وبذلك، فإن التغيير في البيئتين: الدولية والإقليمية والمتمثل بهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية

عليهما، وضعف العراق ومصر كدولتين أساسيتين في المنطقة، وتغير معادلات توازن القوة الإقليمية نتيجة لبروز القوة الإيرانية، والموقف التركي غير الواضح من التحالف ضد الإرهاب، وعدم الاستقرار في السعودية، وغيرها من المتغيرات، ستكون عاملاً مشتركاً إيجابياً لتعاون عراقي-مصري كبير، تقتضي مصلحتهما المشتركة التوجه نحوه^(٣٨). وستكون ضخامة حجم المصالح الأمريكية في المشرق العربي، عاملاً إيجابياً في واقعية الولايات المتحدة الأمريكية في المساعدة على حل الكثير من المشكلات التي تواجهها المنطقة، وهو ما سيكون أيضاً عاملاً إيجابياً في دعم العلاقات العراقية-المصرية^(٣٩). حيث إن حجم التهديد الذي تواجهه الدولتان، يدعوهما للعمل بواقعية للتخلص من ذلك الخطر، إذ يمكن تعزيز توجه العلاقات العراقية-المصرية نحو التعاون في مكافحة الإرهاب عن طريق التحالف الدولي الذي يبني منذ تموز من العام ٢٠١٤م، عن طريق تطبيق نظرية (توازن التهديد) للكاتب الأمريكي (ستيفن والت) والتي يؤكد فيها أن السبب الرئيس في قيام التحالفات بين الدول هو: لمواجهة التهديد من قبل دولة مهما بلغت قوتها المادية، وتقوم تلك النظرية على أربعة أسس، وهي^(٤٠) :

- أ. القرب الجغرافي من مصدر التهديد.
- ب. القوة المادية المتراكمة لمصدر التهديد.
- ج. القوة الهجومية لمصدر التهديد.
- د. النيات العدوانية المعلنة من قبل مصدر التهديد .

فإذا طبقنا تلك الأسس الأربعة على كل من: العراق ومصر من حيث قربهم الجغرافي من مصدر التهديد، فهما يجاوران ذلك الخطر فضلاً عن أن العراق قد خسر أكثر من ثلث أراضيه لصالح مصدر الخطر ذاك، وأن القوة التراكمية المادية لمصدر التهديد كبيرة، وفي ازدياد وليس تناقص، إذ يتمتع مصدر التهديد بقوة هجومية كبيرة ومتزايدة، وبالأخص بعد استيلائه على مخازن أسلحة متكاملة لأكثر من أربع فرق عسكرية عراقية وقوته الجوية بفروعها كافة^(٤١)، وحصل مصدر الخطر ذلك أيضاً على أسلحة متطورة بعد استيلائه على معسكرات كتائب الجيش الليبي السابق^(٤٢)، وأخيراً فإن الدولة مصدر التهديد لا تتردد يومياً في إعلان نياتها العدوانية في تغيير جميع الأنظمة السياسية العربية والإسلامية.

إن تحقيق الأمن الإقليمي أمر مهم جداً للعراق ومصر ودول المنطقة كلها، وهو مترابط ويتأثر بأي خلل في أي جزء منه، لذلك فإن العراق ومصر سيجدان عاجلاً أو آجلاً، أن علاقتهما يجب أن تقوم على الاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والعمل على محاربة خطر الإرهاب معاً، لاسيما وأن هناك ملامح لخريطة إقليمية جديدة ترسم من جديد للعراق وسوريا والمنطقة عموماً، لعلها أخطر من خريطة سايكس بيكو القديمة التي وزعت ارث الإمبراطورية العثمانية. وستكون تلك العوامل المذكورة آنفاً، داعمة لقوة التحالف، ولاسيما بين كل من: العراق ومصر اللتان تعدان المفتاح الأساس لنجاح مثل ذلك التحالف، إذ نرى: أن عدم واقعية ووضوح الموقف التركي من ذلك التهديد، لم يؤثر في عملية تعزيز وتوسيع ذلك التحالف، وعلى العكس لو أن: الدولة محل تركيا هي العراق أو مصر، فسيكون التحالف بموقف اضعف مما هو عليه الآن. إن اختلاف التوازنات الإقليمية، وتغير المعادلات بفعل ازدياد قوة النفوذ التركي في المنطقة، ومشاركة تركيا في التغيير العنفي في سوريا وليبيا، أشعر المصريين بالخطر على مصالحهم، وخاصة بعد الموقف السلبي الذي اتخذته الحكومة التركية من عملية التغيير التي جرت في مصر في صيف العام ٢٠١٣م، وسيدفع ذلك الشعور مصر لإقامة علاقات طيبة مع إيران لموازنة النفوذ التركي في المنطقة، وسيسهم أيضاً في تعزيز التعاون العراقي المصري بطريقة غير مباشرة.

إن ضعف مؤسسات الدولة وبالأخص الأمنية منها، وعجزها الواضح عن تلبية حاجات مواطنيها بكل أشكالها، دفع بالمرجعيات الدينية والاجتماعية الأخرى لتتبوأ مركزاً متقدماً في توجيه عمل الدولة، وفي حالة العراق ومصر، فإن المرجعية الدينية في النجف الأشرف ممثلة بالسيد السيستاني وبعض المراجع الكبار، وبعض رجالات الدين الآخرين أيضاً، أصبحوا عوناً للدولة وأحد مصادر تعزيز شرعيتها، والأزهر الشريف في حالة مصر، استعاد قوته الروحية كموجه ومشرع لعمل الدولة بعد العام ٢٠١٣م. إن مواجهة هاتين الدولتين بضعفهما ومشكلاتهما الكثيرة المتراكمة لعدو مشترك، ساعد على لقاء المراجع الدينية فيهما بغض النظر عن اختلافاتها المذهبية، لأن الخطر الذي يستهدفهم جميعاً خطراً واحداً، بغض النظر عن توجهاتهم المذهبية، وسيساعد هذا العامل بدوره في تعزيز التعاون بين الدولتين ولو في المدى المنظور على الأقل.

ويمكن أن نخلص من كل ما تقدم بشأن ماضي وحاضر العلاقات العراقية المصرية إلى أن الاحتمال المرجح أن يسودها التعاون، طالما بقيت الدولتان تواجهان تهديداً واحداً، وتعاينان مشاكل متشابهة تتطلب التعاون لحلها، ليكون التعاون الصفة المميزة للعلاقات العراقية-المصرية مستقبلاً وللمدى المنظور على الأقل.

المصادر والمواضع

(*) الهلال الخصيب: اصطلاح جغرافي يقصد به: كل الأقطار العربية المحيطة بشمال شبه الجزيرة العربية وهي: العراق وسوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن، بهيأة هلال تمتد أطرافه بين خليجي العقبة والسويس من جهة الغرب، وحتى خليج البصرة شرقا، أما رأس الهلال فيقع عند الحدود التركية.

ينظر: غانم محمد صالح، العراق والوحدة العربية بين (١٩٣٩-١٩٥٨)..الفكرة والممارسة، بغداد، مطابع دار الحكمة للطباعة والنشر، ١٩٩٠، ص ٢٤٠.

١. جهاد مجيد محي الدين، العراق والسياسة العربية (١٩٤١-١٩٥٨)، البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٠، ص ٢٣٩-٢٤١.

٢. (Bird wood, L, Nurias-said, Astud, in, Arab Ledersipcosse, London, ١٩٥٩, p1٩٦-١٩٧.

كان غزو الكويت في العام ١٩٩٠م، مرتبطا بأطروحات عراقية في الخمسينيات، ينظر الموقع الالكتروني الآتي: WWW.azzaman.com

٣. حلف بغداد: منظمة عسكرية أنشئت في العام ١٩٥٥م، برعاية ومباركة أمريكية، وتضم: إيران والعراق وتركيا وباكستان، بغية احتواء الاتحاد السوفيتي آنذاك عن طريق بناء خط من الدول الحليفة عند حدوده الجنوبية، وقد أدان الرئيس عبد الناصر محاولات الغرب المستمرة للسيطرة على مصر، وشدد الناصرون على أن معارضة عبد الناصر لحلف بغداد انبثقت من وجهة نظر إستراتيجية رأت في الحلف: وسيلة غربية لغرض السيطرة على المنطقة، وسحبها من قربها المحتمل من الاتحاد السوفيتي، وسحق المشروع القومي المصري، ولكن الصراعات الثنائية أدت في الحقيقة دورا في ذلك، ففي صميم حكاية (حلف بغداد)، يقع النفور الشخصي بين الرئيس عبد الناصر ورجل العراق الوطني نوري السعيد، إذ كان نوري السعيد ارستقراطي رأسمالي محب للإنجليز، وهو نقيض كل ما يمثله عبد الناصر، للتفاصيل ينظر: طارق عثمان، مصر على شفير الهاوية، ط١، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠١٢، ص ٢٩٤. وللمزيد ينظر: مذكرات محمود رياض (١٩٤٨-١٩٧٨)، البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط، ط١، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠، ص ١٩٣ وما بعدها .

٤. محمد حسنين هيكل، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، ط٢، القاهرة مؤسسة الأهرام، ٢٠٠٩، ص ٤٠-٤٣.

٥. احمد عصام عودة، الملف الكامل لمسيرة القمة العربية، عمان، مطابع المؤسسة الأردنية،

- ١٩٨١، ص ٧٤.
٦. عبد الحميد الجوهري ، الخليج العربي وعدوان الحلفاء على العراق.. جرد أحداث المنطقة خلال (١٩٩٠-١٩٩١)، بغداد مركز أبحاث، ١٩٩٤، ص ٣٥٢. للمقارنة ينظر: شلومو جازيت، الحرب الخليجية.. التمهضات السياسية والعسكرية، (ضمن مجموعة بحوث، مركز الأبحاث الاستراتيجي (يافا)، ترجمة: بدر عقيلي، ط١، عمان ، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية ، ١٩٩١ ، ص ٤٠-٤٢ .
٧. فكرت نامق عبد الفتاح، جبار كريم الزويني، السياسة الخارجية الأمريكية حيال الخليج العربي بعد العام ٢٠٠٣ ، بغداد مركز حمورابي ، ٢٠١٢ ، ص ٣٧-٣٩ .
٨. فكرت نامق عبد الفتاح، العراق وإشكالية الفصل السابع، مجلة حمورابي، العدد (٢)، بغداد مركز حمورابي، ٢٠١٢ ، ص ٢٣-٢٦ .
٩. التقرير الاستراتيجي العربي (٢٠٠٣ - ٢٠٠٤) القاهرة، مركز الدراسات السياسية ، ٢٠٠٤ ، ص ١٠٥ .
١٠. احمد هويدي محمد، الدعم اللوجستي المصري للغزو الأمريكي مقال منشور بتاريخ ٢٠٠٤/١١/٩ ينظر الموقع الالكتروني : <http://Sorum.sh3bwah.maktoob> للتفاصيل أكثر ينظر: عبد الحليم قنديل، الأيام الأخيرة، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ٢٠٠٨، ص ١٦ وما بعدها.
١١. رمزي سليمان، النفط مقابل الغذاء.. العراق والمنطقة بعد الحرب، بيروت، مركز الدراسات العربية، ٢٠٠٣، ص ١٩٠-١٩١ .
١٢. صحيفة الشرق الأوسط ، الصادرة في ١٩٩٨/١١/٢٩ .
١٣. خضير إبراهيم سلمان، العلاقات العراقية - المصرية للمدة ١٩٧٨ - ٢٠٠٠ رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص ١١٣-١١٤ .
١٤. المصدر نفسه ، ص ١١٥ .
١٥. طارق عثمان، مصدر سبق ذكره، ص ٣-٤ .
١٦. التمثيل التجاري لمصر، ملف مرفق، انظر: الموقع التالي:
١. www.ecs.gov.eg>Exportoppattach
١٧. احمد أبو الغيط ، شهادتي السياسة الخارجية المصرية، ٢٠٠٤-٢٠١١، الطبعة الاولى، القاهرة، دار نهضة مصر ، ٢٠١٣، صفحة ١١٧ وما بعدها..
١٨. جريدة الشرق الأوسط في ٢٠٠٨/١٠/٦ ، للمزيد ينظر: نهرين جواد شرقي العارضي، السياسة الخارجية المصرية تجاه العراق (١٩٩٠-٢٠١١)، أطروحة دكتوراه غير منشورة،

- كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد، ٢٠١٤، ص ٢١٩-٢٢٢.
١٩. احمد أبو الغيط، مصدر سبق ذكره، ص ٧٨ وما بعدها.
٢٠. ناظم عبد الواحد الجاسور، الانتخابات النيابية العراقية.. ائتلافات متنافرة وكيانات سياسية تخشى التهميش، المجلة السياسية والدولية العدد (٣)، بغداد كلية العلوم السياسية-الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٦، ص ٧ وما بعدها.
٢١. للتفاصيل ينظر : موقع الجامعة العربية عبر البريد الالكتروني : www.lasportal.org
٢٢. آية نصار (في مجموعة باحثين)، الثورة المصرية الدوافع والاتجاهات والتحديات، ط ١، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢، ص ١٩. وينظر أيضا: جليبر الاشقر، الشعب يريد، بيروت، دار الساقي، ٢٠١٣، ص ٢٤٠، وما بعدها.
٢٣. طارق عثمان، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٣.
٢٤. محمد عبد الهادي علام، طريق الدبلوماسية المصرية، ط ١، القاهرة، مكتبة مديولي، ٢٠١٠، ص ٢١٩. وللمزيد ينظر: صالح النعامي، العقل الاستراتيجي الإسرائيلي.. قراءة في الثورات العربية واستشراف مآلاتها، ط ١، قطر، الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٣، ص ٥٢ وما بعدها.
٢٥. احمد محمد ابو زيد، محددات السياسة الخارجية المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٩١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١، ص ٣٩١-٣٩٣.
٢٦. توفيق المدني (في مجموعة باحثين)، الطور الثاني من الثورات الشعبية العربية-العربية.. العوائق والعثرات، مجلة حمورابي، العدد ١، بغداد مركز حمورابي، ٢٠١١، ص ٦٤-٦٦.
٢٧. محمد عبد الشفيع عيسى، فروض نظرية الثورة الأخيرة في تونس ومصر، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٨٦، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١، ص ١١٥.
٢٨. خضير إبراهيم سلمان، السياسة الخارجية المصرية حيال المنطقة العربية منذ نهاية الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية-جامعة النهرين، ٢٠١٥، ص ١٠٧-١١١.
٢٩. زياد حافظ، ثورة يناير في مصر.. تساؤلات الحاضر والمستقبل، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٨٥، بيروت، مركز الدراسات العربية، ٢٠١١، ص ٧٠.
٣٠. احمد أبو الغيط، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٤.
٣١. كلمة الرئيس عبد الفتاح السيسي (كاملة) قبالة الأمم المتحدة في ٢٣/٩/٢٠١٤ ينظر الموقع الالكتروني:

٣٢. www.shorouknews.com/News/View.aspx?cdate٢٤٠٩٢٠١٤&endid...٨.Tib

٣٣. عبد الإله بالقزيز (محررا) الربيع العربي إلى أين؟ أفق جديدة للتغيير الديمقراطي، سلسلة كتب المستقبل العربي (٦٣)، ط٣، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢، ص٦٣. للمزيد ينظر: حميد السعدون، رياح التغيير في الوطن العربي ومواقع التأثير الأمريكي، مجلة دراسات دولية، العدد ٥٠، بغداد، مركز الدراسات الدولية، ٢٠١١، ص٥٠، وما بعدها.

٣٤. نقلا عن صحيفة الشرق الأوسط في ١٠/٧/٢٠١٤.

٣٥. نقلا عن: صحيفة الأهرام القاهرية، في ١٢/١/٢٠١٥.

٣٦. ينظر: مصر والعراق وما بينهما الإرهاب والنفط، موقع البديل على الشبكة العنكبوتية.

٣٧. طارق عثمان، مصدر سبق ذكره، ص٣-٤.

٣٨. خضر عباس عطوان، القوى العالمية والتوازنات الإقليمية، ط١، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، ٢٠١٠، ص٢١٤ وما بعدها.

٣٩. نهرين جواد شرقي العارضي، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٢.

٤٠. Daniel J.Kaufman, JayM. Parker, Kimberly C. Field, Understanding International Relations, ed, book, Stephen M Walt, Explaing Alliance formation , ٤Th Edition , McGrow- Hill, USA, P. ٢٦٤.

٤١. الحرب على داعش كلفت العراق أكثر من ٣٠ مليار دولار حتى الآن في ١٥/١٠/٢٠١٥،

ينظر: الموقع الآتي : Arabic.enn.com

٤٢. استيلاء داعش على أسلحة أمريكية في ليبيا متاح على الموقع التالي :

<m.youm?.com>story